التطرف وأثره على الاستقرار السياسي في العراق

م.د. مازن قاسم مهلهل
مركز احياء التراث العلمي العربي- جامعة بغداد
Mkasam922@gmail.com

الملخص

اتجه البحث ، الى دراسة : التطرف من حيث مفهومه واسبابه ، وحالة العراق ، واوضح البحث ان التطرف الموجود في العراق ، يمثل : حالة غير محلية المصدر ، انما هو وافد الى العراق ، نتيجة عوامل متعددة ، اما تشخيص اسبابه ، فذهب البحث الى تحديدها بعناوين : داخلية وخارجية ، اتسعت بعد العام ٢٠٠٣ ، وبعدها ناقش البحث: العلاقة بين التطرف وضعف الاستقرار السياسي ، في العراق بعد العام ٢٠٠٣ . وانتهى الى ان البلد يعاني من تاثير الظاهرة على الاستقرار السياسي .

الكلمات المفتاحية : التطرف ، الاستقرار السياسي ، العراق

Extremism and its effect on political stability in Iraq after 2003

Dr. Mazen Qassem Mhilhil
University of Baghdad

Abstract

The research tended towards a study: extremism in terms of its concept and its causes, and the case of Iraq, and the research showed that the extremism that exists in Iraq represents: a situation that is not localized source, but is an immigrant to Iraq, as a result of multiple factors, as for diagnosing its causes, the research went to define them with titles: Internal and external, expanded after 2003, after which the research discussed: The relationship between extremism and weak political

stability in Iraq after 2003. He concluded that the country suffers from the phenomenon of political stability.

Key words: extremism, political stability, Iraq

المقدمة:

يتعايش العراق مع التنوع والتعدد في الانتماءات والتوجهات ، وهو امر عرفه العراق منذ قرون طوال ، وبمرور الزمن كانت التعددية تزداد (لاغراض تجارية او تعليمية او دينية او مرتبطة بالاحتلال الذي كانت تتعرض له ارض العراق) دون ان يكون عامل سلبي في التعايش الاجتماعي ، كتوجه جمعي وليس احداث فردية متفرقة .

ومع تشكل كيان الدولة العراقية في العام ١٩٢١ ، طرح موضوع هوية الدولة العراقية ، والتعددية الاثنية الموجودة على ارضه لم تكن تمنع بلورة هوية للدولة ، اذ كان التسامح تجاه حضور التنوع مسالة مهمة الا من بعض الاستثناءات كمجزرة الاثوريين اللذين طالبوا بحكم ذاتي ، الا ان العراق اخذ يشهد منذ ظهور الجمهورية عام ١٩٥٨ بعض المشكلات السياسية التي عصفت بمسالة الهوية الوطنية ، واخذت تدفع بالافراد الى انماء تيارات سياسية تتقبل وجود بعض التشدد والابتعاد عن الوسطية ، وهو ما سمح بالمقابل بان يتفاعل الخط السياسي مع الخط المجتمعي رغم ان موضوع الهوية بقي موضوع سياسي وموضوع السلطة اكثر منه موضوع لازمات مجتمعية ، ليبدأ العراق يعاني من تحول التشدد الى واقعة تحت ضغط العوامل السياسية ، وتلك العوامل فرضت تاثيرها السياسي وقللت من فرص اعتماد الحوار ، مما سمح بان يكون هناك حضور للهويات الفرعية في الانشطة الاجتماعية والسياسية.

وخلال المدة التالية لازمة وحرب الخليج الثانية عامي ١٩٩٠– ١٩٩١ ، اتجهت الارادة الغربية الى التعامل مع العراق وفقا لمنطق مضمونه : العمل على تفكيك بنية المجتمع والسياسة في العراق ، عبر رعاية خط للمعارضة يقوم على تبني الهويات الفرعية في وقت كانت السلطة الحاكمة تعاني من عدم استقرار سياسي وصعوبات في ادارة الدولة في ظل التحديات الداخلية والخارجية، والتي مهدت لسقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ، والسقوط تزامن مع الشروع بانطلاق الهويات الفرعية باقل قدر من القيود ، في ظل غياب مظلة الدولة ، وهو ما

دفع الافراد الى الاحتماء بمظلة الهويات الفرعية التي ادعت القوى السياسية التي ظهرت في العمل السياسي تمثيلها كوسيلة للحصول على الشرعية. ورغم نمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، الا انه لا يوجد هناك مشكلة فيها ان كانت تتفاعل ايجابا مع الهوية الوطنية .

اخذ العراق يشهد منذ العام ٢٠٠٣ ، نمو ظاهرة متطفلة على حياة المجتمع العراقي الا وهي ظاهرة التطرف الطائفي ، التي وظف لاذكاءها وسائل اعلام اقليمية ودولية ، حثت على تعظيم الكراهية والعنصرية ، ودفع المجتمع العراقي او بعضه الى التطرف ، ان التطرف قبل العام ٢٠٠٣ كان محصورا في الابعاد السياسية ، والمتمثل بتوجيه هوية الدولة نحو واجهة محددة ، لا تتفق مع التعدد الاثني والسياسي الموجود ، الا انه بعد العام ٢٠٠٣ اصبح التطرف موضوع سياسي ومجتمعي في آن واحد . واخذ التطرف يقود المجتمع والسياسة الى اعمال عنف او التعارض مع استمرار اسس التعايش السلمي .

لم يكن التطرف هو الموضوع والمقدمة الوحيدة لاعمال العنف التي جرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، انما تفاعلت معه موضوعات عدة ، ومنها السلبيات في الادارة الحكومية والتدخل الخارجي ، في ظرف كانت السياسات الحكومية تقدم مؤشرات وتتفاعل مع حالة من الضعف في الاستقرار السياسي ، نتيجة مقدمات وتفاعلات متعددة المستويات ، كان التطرف احد العوامل التي تتفاعل معه .

اهداف البحث:

١) دراسة معنى التطرف بشكل عام، والبحث في الاسباب التي قادت الى ظهور التطرف في العراق بعد العام ٢٠٠٣

٢) البحث في العلاقة العكسية بين التطرف وضعف الاستقرار السياسي في العراق .

اشكالية البحث وتساؤلاته:

والاشكالية التي يطرحها البحث في هذا الموضوع تتعلق بسؤال مركزي مضمونه : كيف اثر التطرف على الاستقرار السياسي في العراق وعلى نحو قاد الى ضعفه .

وتطرح تلك الاشكالية الحاجة الى الاجابة عن التساؤلات الاتية :

ما معنى التطرف ؟ وما هو محتوى التطرف في العراق ؟

ما هي الاسباب التي قادت الى نمو التطرف في العراق؟

كيف يؤثر التطرف على نمو ضعف الاستقرار السياسي في العراق؟

وكيف يؤثر ضعف الاستقرار السياسي على نمو التطرف في العراق؟

فرضية البحث:

اتسمت الحياة السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ بضعف الاستقرار السياسي والمجتمعي ، ونمو ظاهرة التطرف التي قادت الى اذكاء الهويات الفرعية واعاقة بناء الهوية الوطنية ، لتبقى الديمقراطية محكومة باطر تقليدية قادت الى اختزالها كقيم وممارسات بعيدة عن تفاعل المجتمع ونخبه السياسية .

منهجية البحث:

والمنهجية المعتمدة هي منهجية التحليل النظمي ، التي تقوم على اعتماد مدخلات لظاهرة التطرف ، وعلاقتها بالاستقرار السياسي ، ودراسة التاثيرات التي رافقت نمو التطرف بعد العام ٢٠٠٣ ، وكيف انتهت الى اتساع نطاق ضعف الاستقرار السياسي .

هيكلية البحث:

اما هيكلية البحث ، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة ، وهي :

المحور الاول–معنى التطرف واسبابه ومقوماته

المحور الثاني–الاستقرار السياسي في العراق: الدوافع والمعوقات

المحور الثالث–العلاقة بين التطرف والاستقرار السياسي في العراق

المحور الاول–معنى التطرف واسبابه ومقوماته

ان اول خطوات البحث الاكاديمي هو تحديد المصطلحات ، ولدينا هنا مصطلح التطرف .

يقصد بالتطرف لغة : الابتعاد عن منطقة الوسط ، والنأي عنه الى جهة قصوى ، ومخالفة الاخرين ، والاتجاه الى المغالاة عبر الهروب الى الاطراف ، بما يمثل ابتعاد عن العقل والمنطق ،.. [1]

اما اصطلاحا فانه ينظر الى التطرف بأنه : الغلو في التعصب لفكرة او سلوك ، او في فهم قضايا الواقع ، وخروج عن القواعد الفكرية والقيم والسلوكيات العامة السائدة في المجتمع ، ويبقى الاختلاف في تقدير مدى توجه ذلك الفكر في تحويله الى نهج يفرض على الاخرين وبضمنه الاكراه [2].

وينظر الى التطرف بانه موضوع غير مبرر قياسا الى التوجه العام في المجتمع ، وهو يتميز عن موضوع الارهاب والعنف في كون الاخيرين يتمثلان بوجود توجه الى احداث تغييرات في الافكار والمجتمع والسلوك عبر وسائل العنف ، وما يوسم بانه متطرف هو نتيجة تقييمات الاخرين ولا يوجد شخص او فكرة يطلق عليها اصحابها بانها متطرفة ، ولهذا فان معنى ومضمون التطرف يحاكى من خلال مدى القبول المجتمعي لافكار اخرى باعتبارها افكار وسطية ومقبولة ، بعبارة اخرى ان المجتمع هو من يعد وسيلة قياس للقول بان فكرة ما هي متطرفة من عدمه ، مع وجود استثناءات احيانا بكون المجتمع قد يعطي تقييمات غير صحيحة لهذا الامر ، خاصة في المجتمعات المسيسة .

والتطرف لا يتوقف عن الانحراف عن الوسطية او الرأي العام السائد في المجتمع ، انما يمثل الغلو وتجاوز حد المعقول ، بما يصاحبه من عدم اعتدال في الفكر والسلوك ، وبما يصاحبه من عدم تسامح مع الاخر ، وفي احيان عديدة لا يجرم القانون حالة التطرف ويعدها ضمن حقوق الاختلاف في الراي على اعتبار ان التطرف بحد ذاته لا يصادر حق الاخرين في التفكير

والسلوك ، وفي احيان يجرمه في حالة التهجم على حقوق الاخرين بالاختلاف او الاتجاه الى ازدراءهم باي فكر او تعبير او سلوك ، باعتباره انحراف عن الخط العام السائد [٣].

ويبقى المسالة الرئيسة المرتبطة بالتطرف انه يمثل مغالاة في التفكير والاتجاه والسلوك ، لكنه قد يصل الى مستوى العنف او الارهاب ، الا انه كخط عام يعبر عن التشبث بقيم متشددة ، ولا تخرج عن المالوف وتتحول الى عنف او ارهاب ان اقترنت بفرض الراي او المعتقد او التوجه السياسي باستخدام القوة [٤].

بهذا المعنى ، ان التطرف هو تعبير يستعمل لوصف أفكار أو سلوك ، يعتقد بها الفرد ، او انه يقارن ما يحمله من قيم بما يحمله الاخرين من افكار او اعتقادات او سلوك ، فكري او ديني او سياسي [٥]

ان التطرف هو صناعة اجتماعية ، سواء كان في جانبها العقائدي او الاثني او السياسي [٦]. اي انه ليس نتيجة لاصول سماوية او اصول اثنية ، انما ينشأ نتيجة المغالاة في النظرة الاجتماعية لموضوع عقائدي او مذهبي او سياسي ، اي انه يمكن ان يتطبع باحد تلك المسميات وليس بالضرورة ان يكون موضوع ديني فقط .

ويخالف التطرف ، مفهوم الاعتدال ، فالتطرف مفهوم ليس بالغريب على المجتمعات البشرية ، انما يعود الى تبني فكرة عن الحق واقترانها بدين او مذهب او قومية او رؤية سياسية او فكرة فلسفية ، والعمل على انكار وجود غيرها او العمل على تدنية مكانة غيرها بقصد اظهار التفوق ، ومن العناوين التي وسمت بالتطرف : النازية والفاشية والصهيونية ودعوات التكفير ودعوات التفرقة بين الاجناس البشرية او التفريق على حسب اللون بين الافراد او الشعوب ، وغيرها . الا ان اثار التطرف في المجتمعات السابقة كان متباينا باختلاف المجتمعات والمراحل الزمنية ، اما في الوقت الحالي فان التطرف يمكن ان يتمدد هو او اثاره بسهولة بفعل الثورة التقنية التي تسمح بالنشر او البث السريع واليسير وايصال الافكار والراي على نطاق يتجاوز حدود الدولة الوطنية، وقد لا يقترن التطرف بفكرة ما بقدر ما يكون شموليا (عقائديا واثنيا وسياسيا فيكون ملازما لعموم مجتمع ما) او قد يكون محدد في نطاقه (ويظهر بشكل شبه

منعزل)، وفي الحالتين الشاملة او الجزئية فان ما لا يمكن انكاره ان التطرف ظاهرة موجودة ولا تلازم مجتمع ما لوحده ولا تاريخ محدد انما هي صناعة اجتماعية حاضرة في التاريخ البشري، وتتضاد مع معنى ومفهوم الاعتدال ، والاعتدال الذي يكون مخالف له بالفكرة والنهج والغاية يقصد به : ما كان ضد الجور [٧]

اذن ، ان التطرف يمكن ان يظهر في اي مجتمع ، ويزداد ظهوره من وجهة نظرنا في احد حالتين :

١) ان اتجه المجتمع الى الانتماءات التقليدية الاولية ، ويقل كلما اتجه الى المجتمع الى التمدن والحضارة.

٢) ويمكن ان يظهر كلما وجد افراد غير مندمجين بالمجتمعات القائمة ، اذ ربما يدفع البعض الى التطرف ، كنوع من الردود السلبية لما يحصل في المجتمع .

وفي ايا من الحالتين السابقتين ، فانه يبقى انماط من السلوك او التفكير القائمة على الغلو في النظر الى الافكار او القيم او السلوكيات السائدة [٨].

اما مقومات التطرف ، فهي متعددة ، تقع تحت عدد من العناوين ، ومنها :

١. التشدد الى مستوى المغالاة في تاكيد الذات وقيمها ، والافكار التي تؤمن بها ، الى مستوى جعلها مركز الحياة الفكرية والدينية والسياسية [٩]

٢. غالبا ما يكون التشدد والمغالاة مدفوع بتوجهات عاطفية وليس بتعامل عقلاني ومنطقي ، خاصة عند الاتباع وليس عند المفكرين ، فالفكرة قد لا تكون فيها مشكلة ان بقت حبيسة العلماء والمفكرين باعتبارها نوع من حرية الراي الا انها ان تحولت الى المجتمع تصبح سياسة [١٠]

٣. احيانا يكون التوجه الى التشدد والمغالاة مدفوع الى الانعزال عن المجتمع الاوسع ، وتبني طروحات فيها قدر من التطرف [١١]

٤. احيانا يتم اللجوء بنوع من عدم تقدير اراء الاخرين او معتقداتهم او سلوكياتهم ، او حتى اظهار بعض العنف تجاهها ، سواء ما كان بمنع الاخرين من تداول ما يؤمنون او يرغبون بطرحه او سماعه ، او بالعمل على فرض الراي المتطرف عليهم ، وفي تلك الحالات يخرج التطرف من محتواه الفكري والسلوكي الخاص الى محتوى اجتماعي–ديني–سياسي ، يقود الى وصفه بالعنف او حتى بالارهاب [١٢]

ان المقومات الانفة الذكر لا تعني انها مقومات مغلقة لا تقبل الاجتهاد ، انما هي نتيجة لما يظهر من مؤشرات في حقل المغالاة والتشدد .

وتتبع حالة التطرف في المجتمع العراقي ، يلاحظ ان العراق ظهرت به بعض المغالاة في التطرف في اعقاب ظهور الانظمة الجمهورية ، نتيجة عوامل مختلفة ، وكان يظهر باغطية دينية احيانا او اغطية قومية او اغطية سياسية في احيان اخرى ، الا انه كان محدود ، وفي الغالب كان التطرف قرين الاعتبارات السياسية ، الا انها لم تصل الى مستوى احداث توتر اجتماعي انما بقت موضوعات سياسية فوقية في الغالب ، ولم يسمح النظام السياسي في حينه بصعود التطرف العقائدي لاسباب ترتبط بأمن النظام والرغبة باستمراريته .

اما بعد العام ٢٠٠٣ فان العراق انفتح بشكل كبير على انواع ومستويات متنوعة من قضايا وموضوعات ، ومنها : التطرف والكراهية والتكفير والعنصرية والعنف والارهاب ، وكل موضوع من هذه الموضوعات له خصوصيته وموضوعاته والمهم ما يؤثر في حصوله وظهوره على نحو ما ظهر عليه بعد حدث الاحتلال الامريكي للعراق [١٣]، والتي سنعرج على ابرزها بشكل سريع وكما ياتي :

١. التطرف ، وهو عبارة عن تبني اراء او تبني انماط سلوط ديني او قومي او سياسي ، تغالي في توجهها ، عانى منها العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، فكريا وسياسيا واعلاميا [١٤]

٢. الكراهية ، وهو الاخطر مما ظهر من افكار وممارسات التطرف ، اذ يعبر عن عمليات حض ممنهج على دفع المجتمع على الانقسام والتصادم دفعا لممارسة اللعبة الصفرية وتحقيق غايات لا تخدم مصالح العراق على المدى البعيد ، والعراق شهد خطاب يدفع الى الانقسام والكراهية بشكل حاد ، كله كان موجهة من الخارج ، الا ان بعضه نفذ بادوات ووسائل عراقية وقعت في فخ لا يبتعد عن قضايا السلطة [١٥]

٣. التكفير ، وهو موضوع اخطر من موضوعات التطرف والكراهية ، لانه يبني فكرته على اساس امتلاك الحق المطلق وانكار حق الاخرين بالبقاء والاستمرار ، ويصاحبه امتلاك حق انهاء حياة الاخرين فرادى او جماعات ، وهو ما كان خطوة مهمة الى تنفيذ نهج التهجير القسري الذي ساد العراق بعد العام ٢٠٠٥ ، والذي شهدته اغلب مدن العراق ، ونفذته او انخرطت بتنفيذه قوى محدودة الا ان تداعياته اثرت على واقع مدن كثيرة في البلاد[١٦]

٤. العنصرية ، وهو موضوع ما زالت الدراسات بشانه محدودة في العراق ، ويتداخل موضوعه مع خطابي الكراهية وموضوع التكفير ، الا انه ذو خصوصية في كونه يرتبط بتغليب العنصر وجعله مقياس للوجود والاستمرار وانكار ما عداه ، نتيجة الاعتقاد بوجود سمات فيه ترجع الى قوى خارقة طبيعية او غيرها ، يجبر الاخرين على احترام تفوقها وانكار حقهم بالتكافؤ[١٧]

٥. العنف ، وهو اعمال غير مشروعة وتهدد الدولة قبل غيرها ، خاصة ان لم تتخذ ازاءها اي اجراء ، ويعد العنف من المستويات الاكثر تقدما في رفض استمرار النظام العام واستقراره ، او استمرار التعايش السلمي ، لانه يعبر

عن وجود ضعف في منظومة الدولة بوصفها المحتكر النهائي للعنف وادواته ، وشهد العراق حالات متعددة المستويات من العنف ، مارستها اطراف عديدة بعضها بفعل عوامل داخلية واخرى بفعل عوامل خارجية ، كانت من المؤشرات المهمة على ضعف الاستقرار السياسي في البلاد [١٨]

٦. الارهاب ، وهو اعمال عنف غير مشروعة ، الا انه يتميز عن سابقه (العنف) بكونه يستهدف كل الاعيان المدنية وغير المدنية بعنف يقصد تحقيق نتائج سياسية مهما كان حجم الكلف المترتبة عليه ، وشهد العراق انواع من الارهاب المتعدد المستويات بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة عوامل مختلفة ، وجرم من يمارسه من قبل المجتمع الدولي والسلطات الحكومية في العراق [١٩]

وبذلك يكون حديثنا هنا عن التطرف ، بوصفه الخطوة الاولى التي يمكن ان تقود الى نمو خطوات اخرى اكبر منه ومنها الكراهية والتكفير والعنصرية وربما يمكن ان تصل الى مستوى : العنف والارهاب ، وكلها قد شهدها العراق ، بمستويات متنوعة ومتباينة ، بعد العام ٢٠٠٣ ، لاسباب مختلفة مرتبطة بنتائج حدث الاحتلال وما ارتبط به من عوامل مرافقة له .

اما بخصوص اسباب التطرف في العراق ، فان تتبع الاسباب التي قادت الى ظهور وتمدد التطرف في المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، سنجد انه يمكن ان تعزى الى العديد من الاسباب التي يمكن ان تصنف على انواع ، بحسب وجهة كل باحث او النهج الذي يعتمده في سبيل بلوغ غايته ، فهنالك اسباب امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، او هنالك اسباب داخلية واخرى خارجية . ما يهم هنا انه يصعب انكار وجود التطرف ، كما صعب انكار وجود المظاهر الاخرى القريبة منه ومنها : خطاب وممارسات الكراهية والعنصرية والعنف والارهاب ، فهي موجودة بمستويات متباينة سواء في الفكر والقيم او الممارسات .

ان التطرف الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ اخذ انواع متعددة ، الا ان ابرز ما تعامل معه المواطن هو التطرف الطائفي والعرقي والسياسي او الحزبي ، حتى اظهرت الطروحات المتطرفة ان البلاد مهددة بانقسام او خلق صراعات اهلية شاملة ، ظهرت في البدء

كتعبير عن صراع على هوية العراق الحديث ، دون وجود قوة فاعلة تدفع الى تغليب الهوية الوطنية الجامعة والماسكة لوحدة البلاد ، وهو ما ادخل العراق في حلقة قادت الى نمو متدرج ، من تطرف الى الكراهية والى التكفير والعنصرية والعنف والارهاب الذي ضرب العراق من قبل قوى متعددة المقاصد وباساليب وادوات مختلفة ، حتى وصل الامر الى استفحال ظاهرة الارهاب في حزيران ٢٠١٤ ، وتحول التطرف الى مزيج من الصراعات الدينية والطائفية والعرقية والسياسية والحزبية التي اخذ يعاني منها الفرد والمجتمع والنظام السياسي والدولة ، وتداخلت تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية ، ومن ثم اصبح التطرف موضوع صغير جدا قياسا باعمال الارهاب والعنف في البلاد التي تمددت لتغطي عليه .

وبعيدا عن الموضوعات الاخرى التي تتفاعل مع موضوع التطرف ، والتي تجد لها ميدانا للحضور في العراق ، كافكار او قيم او ممارسات ، فردية او مجتمعية او سياسية ، فانه على قدر تعلق الامر بموضوع التطرف ، يمكن النظر في الاسباب التي قادت الى نمو ظاهرة التطرف في العراق بعد العام ٢٠٠٣، كالاتي :

اولا–الاسباب الداخلية :

تعد المسببات الداخلية هي البيئة الاكثر تاثرا بالتطرف الا انها لم تكن المسبب الرئيس فيه ، فالبيئة العراقية الداخلية بيئة وسطية كما اثبتته عقود طوال من الزمن [٢٠]، متعايشة بكل مكوناتها وانتماءاتها القومية والمذهبية والسياسية [٢١]، وهو ما يجعلنا نقول اننا هنا امام عوامل اخرى حفزت البيئة العراقية لتكون متقبلة لنمو التطرف .

ان من بين الاسباب التي قادت الى ظهور ونمو وتمدد التطرف في العراق هو :

١) الاضطراب الذي ظهر في العملية السياسية ، وعدم ظهور مشروع سياسي عراقي لبناء الدولة من رحم تلك العملية ، عندما اهتمت القوى السياسية بالسلطة اكثر من الدولة ، وهو نقطة مهمة ظهرت سلبياتها في حزيران ٢٠١٤ ، واعترفت الحكومة والقوى السياسية بها في اكثر من تصريح ،

وموضوع الاخفاق في بناء الدولة يمكن دراسته بشكل مستقل عن هذا الموضوع الا ان ما يهمنا هنا ان الاداء السياسي كان احد الاسباب التي قادت الى نمو التطرف ، لان دور الدولة في تعزيز الوسطية كان ضعيفا ، ولم تمنع الانحيازات داخل العمل السياسي [٢٢].

٢) كانت بعض التوجهات في الاحزاب السياسية عامل مشجع على نمو التطرف ، فطالما ان التطرف يفيد غياب الاعتدال فان اتجاه بعض تلك الاحزاب نحو تعزيز الهوية والانتماء الطائفي والعرقي بديلاً عن البرامج السياسية الوطنية ما كان سببا في تضخيم الاتجاه او تعزيزه ، المرتبط بالتطرف [٢٣].

٣) كما ان النهج الذي اختطه بعض الاحزاب في عدم اعطاء تقدير للغة الحوار والتسامح ، انتهى الى اعتماد اساليب تنافي المنطق السليم في ادارة الدولة ، وقابله غياب التصرف الحازم تجاه منظومة : اساليب الاغتيالات والتصفيات والتفجيرات الانتحارية التي سادت بعد العام ٢٠٠٣ كنهج : اما مدعوم سياسيا او مسكوت عنه سياسيا ، ان توجه الى الخصوم والمنافسين ، ومن ثم انتهى الحال الى تضخيم الاتجاه الداعي الى التطرف .

٤) ضعف القانون تسبب بتعزيز الاتجاه نحو التطرف ، واضعاف كل اتجاه يدعو الى تغليب الوسطية ، واظهر الدولة ككيان ضعيف امام المواطنين ، مما دفعهم الى الاحتماء بالانتماءات التي تغلب لغة الهويات المتطرفة على حساب الفكر والنهج الوسطي [٢٤].

٥) اما العوامل الاخرى التي ساعدت على نمو التطرف فهي الضعف الذي اصاب التعليم ، فالاخير تاثر بعوامل مثل التهجير والنزوح ، وضعف الامن والتوتر السياسي ، وكلها كانت تدفع الافراد الى عدم زج ابناءهم بالمدارس

والجامعات ، واصبح الفرد يتلقى تعليمه وتنشئته من مصادر محلية ، دون توجيه حكومي ، وهو ما يعزز الانعزال ويساعد على نمو الافكار والسلوكيات المتطرفة [٢٥].

وفي عموم مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣ كان الفرد يخضع لتاثير عاملين مهمين : اعلام القوى السياسية وهو اعلام متحيز وليس وطني موحد وجامع ، والثاني خطاب (ديني) يدعو الاحتماء بعباءة المذهب وليس بعباءة الدين الجامع ، وهو خطاب يدعم نمو التطرف لانه يصور الاخر المختلف بالسلب ، ان لم يكن يتم تصوير الذات بامتلاك الحقيقة المطلقة وهو ما يعني انكار اي حق لوجود الاخر او وجود فكره واعتقاداته [٢٦] .

ثانيا–الاسباب الخارجية

ولم يكن العامل الداخلي هو العامل الحاسم في نمو التطرف، انما كانت العوامل الداخلية في الغالب تستخدم كادوات لدعم والتغاضي في احيان عن التدخل الخارجي ، اي ان العامل الخارجي هو صاحب الكلمة الالى في اعلاء نهج التطرف في العراق ، بحكم ان الترطف لم يكن له جذور قوية قبل العام ٢٠٠٣ انما كان يتجه الى كونه موضوع سياسي اكثر من كونه موضوع مجتمعي .

وتحليل صور واسباب نمو التطرف المرتبط بعوامل خارجية ، يلاحظ ان البيئة الخارجية سواء كانت بيئات اقليمية او دولية كانت تشجع على نمو التيارات المتشددة حتى يسهل عليها ايجاد مناصرين لها من بين ابناء المجتمع ، من خلال تعظيم عوامل التطرف المرتبط بوجود امتدادات خارجية اثنية او مذهبية او سياسية ، ويقود ذلك الى ضرب النسيج الاجتماعي والتماسك الوطني ، ويعزز من منظومة الولاءات التي تساعد البيئات الداعمة لتلك التوجهات في تسهيل دخولها للعراق [٢٧]، في ظل استمرار الضعف في الخطاب الحكومي الداعي الى ترسيخ الوسطية والاعتدال فكرا وقيما وممارسات .

واعتمدت البيئات الخارجية في انماء التشدد على العوامل السياسية واعلامية وعقائدية ، فمثلا ان بعض الاحزاب السياسية ترتبط بعلاقات مع بيئات خارجية داعمة لها ، بصورة او

اخرى ، نتيجة عوامل النشأة الخارجية لتلك الاحزاب السياسية ، او نتيجة ارتبط التمويل او الدعم ببيئات خارجية .

يقابل ذلك ، ان اتجاه الولايات المتحدة الى ضرب اسس الدولة ، واتجاهها الى انهاء وجود اعلام يتبع الدولة ويتحدث بلسانها ، وليس بلسان الحزب او الاحزاب الموجودة في السلطة ، جعل المواطن يتجه الى الاعلام الخارجي كمصدر للمعلومة ، في وقت كان ذلك الاعلام يحث ويدفع بشدة على تعزيز الانقسام الداخلي ، وبالنتيجة كان هنالك تفاعل يتصاعد طرديا بين التاثير الخارجي والتحول الفكري والسلوكي في العراق من التطرف الى الكراهية والى التكفير والعنصرية وحتى العنف ، ووصولا الى دعم الارهاب ، ولا يحصر ذلك بمكون محدد او بمجموعة محددة ، فالامر به نسبية كبيرة في ظل الضعف الذي عانته الهوية الوطنية وتحجيم التيارات الوسطية قبل حزيران ٢٠١٤ نتيجة لعوامل متعددة انعكس تاثيرها على الاطر الفكرية والواقع القائم ، وقد حدث ردة فعل كبيرة تجاه ما وصل اليه حال البلد في تلك الاحداث من وصول الارهاب مرحلة من النمو كانت كبيرة جدا ، تقف خلفه عوامل متشعبة : ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية وامنية وخارجية .

كل هذه العوامل ادت الى ان يصل التطرف الى مرحلة من الاتساع في عدم انكار البعض له ، وصار يتحولا لياخذ شكلاً عنيفاً ، اضر بالنسيج الاجتماعي والسياسي في العراق .

المحور الثاني–الاستقرار السياسي في العراق: الدوافع والمعوقات

ان الاستقرار السياسي يقصد به : " مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف ، وقدرته على التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي"[٢٨].

والاستقرار السياسي : " لا يقتصر على عدم استعمال العنف الا ما كان منه عنفا مشروعا من قبل الدولة بقصد تحقيق النظام العام ، انما يمتد منه الى عدم حصول تغيير كبير وحاد وغير مبرر فيما يعرف بالمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية ، او علاقاتها ، لانه يخلق

عدم استقرار فيما يتعلق بالتعاملات والثقة بالنظام السياسي ، ولا يعني عدم حصول تغير استمرار الثبات وان تغيرت الظروف لانه سيقود بالنظام السياسي الى التصلب وعدم المرونة ، ويجعله سلبي في التعامل مع الوقائع والظواهر القائمة ، وبذلك يكون الاستقرار السياسي مماثلا لمعنيين مختلفين متكاملين : قدرة الحكومة على البقاء في الحكم طوال المدة المنصوص عليها في الدستور ، وغياب العنف او عدم الثقة في علاقات الدولة والحكومة والمجتمع ، ومؤشراته لا يوجد بشانها اتفاق الا انها تقع في عناوين عامة ومنها : استقرار نمط انتقال السلطة ، وسيادة الطابع المؤسساتي ، واستمرار شرعية النظام السياسي، واحتكار النظام السياسي للعنف ، واستقرار الحكومة ، وسعة المشاركة السياسية، ووجود وحدة وطنية متماسكة ، واقتصاد متماسك ، وقلة حالات النزوح والهجرة لاسباب تتعلق بعدم الاستقرار السياسي " [٢٩].

والاستقرار السياسي موضوع به نسبية ، ويتعرض في احيان لعوامل سلبية تجعله يوصف بعدم الاستقرار ، وعدم الاستقرار السياسي قد يكون واقعة عرضية او قد يكون ظاهرة مستفحلة في الدولة ، ويختلف عدم الاستقرار الحكومي عن عدم الاستقرار السياسي في ان الاول مقترن بعدم استمرار الحكومة جراء اخطاء في السياسات او ضغوط كثيرة تتعرض لها او علاقة غير مستقرة مع البرلمان ، في حين ان عدم الاستقرار السياسي ظاهرة مركبة يدخل الاول فيها ويمتد الى وضع المجتمع والدولة والسياسة بشكل عام [٣٠].

ان عدم الاستقرار السياسي هو حالة من الاضطرابات المحسوس او المدرك ، بفعل تناقضات لا تستطيع الانشطة السياسية من ادارتها وتتحول الى مقومات عناصر تضرب الدولة والنظام السياسي والمجتمع باثارها ، ويعرف عدم الاستقرار السياسي بانه : " عدم قدرة الدولة على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى "[٣١].

وكلما زادت الاضطرابات والتناقضات التي لا يستطيع النظام السياسي ادارتها وتسويتها كلما كان دالة على ارتفاع في مؤشر عدم الاستقرار السياسي ، ومؤشرات عدم

الاستقرار السياسي هي الاخرى تفهم بشكل متباين من قبل الباحثين ولا يوجد اتفاق عليها ، فالبعض يمكن ان يتصورها بانها نقيض حالة الاستقرار السياسي ، والبعض قد يراها بانها حالة لها خصوصيتها ، وعموما يمكن تصور اهم المؤشرات لحالة عدم الاستقرار السياسي بانها : ارتفاع العنف الصادر بشكل غير شرعي من مؤسسات الدولة او ضعف في احتكار الدولة للعنف ، الى جانب وجود مؤشرات اخرى من قبيل : الإضرابات العامة ، واستمرار الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي ، ووجود حالات تهجير ونزوح ، .. ولا تقتصر المظاهر على المؤشرات الداخلية انما هنالك ايضا ضعف في سياسة الدولة الخارجية ، وانكشافها امام التدخلات الخارجية،.. [٣٢]

ان اسقاط المفاهيم والمؤشرات السابقة على حالة العراق ، تؤشر ان العراق شهد حالة من ضعف الاستقرار بعد العام ٢٠٠٣ ، لاسباب مختلفة داخلية وخارجية ، وظهرت صورها بطرق وانواع متباينة مما لا يمكن انكاره او انكار حجم عدم الاستقرار السياسي الذي شهده البلد [٣٣]

اما اسباب ضعف الاستقرار السياسي في العراق فانه يمكن توزيعها الى عنوانين :

اولا–المسببات او الدوافع الداخلية

توجد الكثير من المسببات في داخل العراق التي انتهت الى اشاعة مظاهر لضعف الاستقرار السياسي ، بعد العام ٢٠٠٣ ، مما ينطبق عليها مؤشرات الضعف ، ومنها على سبيل المثال : مشاكل في عملية انتقال السلطة سلميا ، وضعف في سيادة الطابع المؤسساتي ، ووجود منظور ينتقص من شرعية النظام السياسي، ووجود ضعف في احتكار النظام السياسي للعنف ، وضعف في استقرار عمل الحكومة ، والانقسام في المنظور الوطني للوحدة الوطنية والهوية الوطنية ، ومشاكل في الاقتصاد ، الى جانب استمرار وجود حالات النزوح والهجرة لاسباب تتعلق بعدم الاستقرار السياسي،..[٣٤].

ان تحليل او تصنيف تلك الدوافع سنجدها تقع تحت عناوين : سياسية واخرى امنية واخرى اقتصادية واخرى اجتماعية ، كلها ترافقت لتجعل العراق يعاني من ضعف في

اسلاقترار السياسي ، فالبلد بعد العام ٢٠٠٣ ، شهد انقسام حاد بين التيارات السياسية ، الى جانب تدهور في قطاع الامن نتيجة تفكيك المؤسستين العسكرية والامنية واعادة بناء لمنظومة امنية جديدة تحتاج الى عدد من السنوات لاستكمال تطور قدراتها الى مستوى يسمح لها بالتعامل مع التحديات الامنية . اما اقتصاديا فان العراق يعتمد على ريع النفط ، في ظل بنى تحتية شبه مدمرة ، ووجود لمظاهر فساد كبيرة استنزفت جزء كبير من ثروات العراق . واجتماعيا ظهرت الى الوجود الكثير من المظاهر السلبية ومنها على سبيل المثال اتساع للانتماءات الفرعية في ظل ضعف الدولة ، وهو ما قاد الى مزيد من تحجيم الدولة واداورها في المجتمع ، وهذا احد المظاهر لضعف الاستقرار السياسي في البلد [٣٥]

ثانيا–المسببات او الدوافع الخارجية

عدت المسببات الخارجية من بين اهم المسببات التي وسعت من مظاهر ضعف الاستقرار السياسي في العراق ، ولا يمكن الركون الى مسبب معين بالذات ، انما اشتركت اغلب الاطراف الخارجية في تعزيز مظاهر ضعف الاستقرار اما بشكل مباشر او نتيجة تدخلات ودعم لاطراف محلية ، اي نتيجة تدخلات غير مباشرة . بالنتيجة عانى العراق من اتساع نطاق التدخل الخارجي ، واتساع نطاق حضور العوامل الخارجية في اظهار ضعف الدولة او ارتباكك السياسات العراقية او قيامها بدعم مجموعات محلية على حساب غيرها ، وهو ما قاد الى هذه النتيجة [٣٦]

كل تلك المسببات قادت الى ظهور واتساع في احيان لمظاهر ضعف الاستقرار السياس في البلد .

لم يستطع العراق ان يعالج ظاهرة ضعف الاستقرار السياسي رغم تكلفتها المرتفعة بعد العام ٢٠٠٣ ، وذلك لوجود عدد من المعوقات ، وتحليل ضعف الاستقرار السياسي في العراق ، يلاحظ انه وقف في وجه معالجته عدد من المعوقات ، ومنها الاتي :

اولا–المعوقات الداخلية

ان ابرز تلك المعوقات تتمثل بتقاطع وانقسام الرؤى بين التيارات السياسية ، اذ لعبت التوجهات المتقاطعة ادوار في سيادة مظاهر الانقاسم ، وعجز مؤسسات الدولة عن اداء مهامها . يضاف الى ذلك ان العرقا حديث عهد بالديمقراطية ، وهو ما حول الكثير من مظاهر حرية الراي والتعبير الى نوع من الفوضى الذي ساعد الى اتساع نطاق مظاهر ضعف اسلاتقرار بدلا من ان يكون احد مرتكزات اسلاتقرار السياسي ، وخاصة الخطاب الاعلامي . يضاف الى ذلك ان البلد شهد تمدد للارهاب بعد العام ٢٠٠٣ ، وهو عامل مثل ضغط على الاولويات الوطنية ، وعلى الموارد المتاحة ، لان بناء قدرات عسكرية وامنية يحتاج الى مزيد من الانفاق ومزيد من تطوير القدرات ، وهو ما ظهر واضحا بعد حزيران ٢٠١٤ عندما ظهر بعض الضعف في القدرات الامنية للبلد في التعامل مع التحدي الارهابي . اما اقتصاديا فان البلد عانى من الاعتماد على الريع النفطي في ظرف لم تستطع موارد البلد من تلبية الكثير من الاحتياجات ومنها اعادة الاعمار ومعالجة مشاكل البطالة والفقر ، وهي ما كانت مدخلات لاتساع مظاهر ضعف اسلاتقرار السياسي في البلد [٣٧]

ثانيا–المعوقات الخارجية

الجانب الاخر من المعوقات التي وقفت خلف استمرار مظاهر ضعف الاستقرار ترتبط بالعوامل الخارجية ، وتتمثل بالمصالح والسياسات التي اتبعتها الدول المختلفة تجاه العراق ، فبقدر ما كان هناك سياسات هدفت الى مساعدة الدولة العراقية على استعادة الاستقرار والتصدي للارهاب الا ان التوجهات بدعم مجموعات محددة ينتهي في الغالب الى نتائج سلبية ومنها اضعاف الدولة كنتيجة فرعية ، الى جانب ان الارهاب والعنف في جزء كبير منه ذو مصدر خارجي وليس داخلي [٣٨]

والخلاصة ، ان ضعف الاستقرار من حيث دوافعه ومعوقاته اظهر ان العراق عانى منه ، بوصفه ظاهرة لها حضورها وتاثيراتها المختلفة .

المحور الثالث–العلاقة بين التطرف والاستقرار السياسي في العراق

لقد دخل العراق في مرحلة خطيرة عام ٢٠٠٣ عندما اصبح كل من التطرف وضعف الاستقرار السياسي يدعم احدهما الاخر .

ما يهم هنا هو علاقة حالة ضعف الاستقرار السياسي بالتطرف ، اي الى مدى تاثير التطرف بدفع البلاد نحو مظاهر عدم او ضعف الاستقرار لالسياسي بعد العام ٢٠٠٣ .

ان مما لا يمكن انكاره ان مظاهر متنوعة لضعف الاستقرار السياسي سادت في العراق : سواء ما تعلقت بضعف المؤسسات ، او وضع السياسات ، او اداء المؤسسات ، فكان هناك اضطراب في الاداء السياسي للنظام الذي تم انشاءه بعد العام ٢٠٠٣ . والاشكالية ترتبط بمدخلات متعددة المستويات ومتنوعة المضامين ، ومنها وجود اشكالية اتساع دائرة التطرف .

لا يرتبط موضوع علاقة التطرف بضعف الاستقرار السياسي في العراق بموضوع التنوع في البلد انما تعلقت بادارة التنوع ، فبعض الاحزاب اسست على اسس فئوية وهو ما يجعلها لا تستقطب او لا تضع في اهتمامها احتضان او احتواء الاخر المختلف ، في ظرف كان هناك صراع على هوية الدولة ، وضعف الدولة في ادارة التهديدات والتحديات التي تعرض لها البلد ، وهو ما سمح بنمو مضاعف للتطرف كما سبق الاشارة الى ذلك ، ومن ثم قلت المجموعات والافكار الداعمة للنظام السياسي او لسياسات الحكومة ، ومن ثم اصبحت السياسة امام تماس مع بيئة فيها بعض السلبية او عدم الايجابية ، مما اسهم برفع معدلات ضعف الاستقرار السياسي .

ان حالة التطرف هي الابتعاد عن الوسطية ، وقد شهدها العراق بفعل عوامل ساعدت على انتشارها ، بفعل عوامل سياسية واعلامية وفكرية داخلية واخرى خارجية ، قابلها ضعف الوعي السياسي الداخلي بطبيعة المخاطر التي تحيط بالعراق خاصة على صعد ادارة التنوع ووجود بعض الانغلاق في التعامل مع الراي المختلف [٣٩].

ان ظاهرة الاعتدال والوسطية تفيد بالاقتراب من اكثر الافكار والقيم والممارسات توفيقا وقبولا بين المجموعات المتعايشة داخل مجتمع واحد ، طالما ان كل مجتمع فيه تنوع

لاسباب مختلفة . ولا ينف ذلك ان ظاهرة التطرف لذاتها ليست بالامر الخطير ، ففي العالم الغربي ينتشر اليمين واليمين المحافظ الا انه مقيد بقيود دولة القانون التي لا يستطيع تجاوزها ، اما في العراق فان التطرف تفاعل مع ضعف الدولة وضعف الاستقرار السياسي ، بل وعمل اطراف متعددة على تحويل التطرف الى حالات فيها اكثر من اشكالية ومنها الكراهية والعنصرية والتكفير بل وتحويلها الى مغذي لحالة العنف والارهاب ، فاصبح الابتعاد عن الوسطية والاعتدال والميل للتشدد ياخذ صيغ وانواع مختلفة ، كلما استمر ظهورها ولم تستطع الدولة والنظام السياسي ايجاد علاجات وتسويات لها كلما اصبحت مؤشر على ضعف الدولة في تحقيق النظام العام واحتكار العنف وتحقيق السلم الاهلي ودعم الوحدة الوطنية [٤٠].

ان اتساع التطرف كما انه يقود الى اتساع في مظاهر ضعف الاستقرار السياسي الا انه بالمقابل اصبح مؤشر على وجود ضعف الاستقرار السياسي ، وهو امر لا يوجد عليه اختلاف ، نتيجة التاسيس الخاطئ للعملية السياسية وركونها ، احيانا، الى عوامل خارجية وليس الى احتياجات وطنية ، والى طرق ادارة التنوع الخاطئة [٤١]، وهذه النقطة من وجهة نظر الباحث كانت احد العوامل ، مع التدخلات الخارجية ، التي جعلت ضعف الاستقرار يستمر لمدة طويلة نسبيا ولم يستفاد من الموارد المتاحة ولا الدعم الداخلي والدولي الذي حضى به شرعية النظام السياسية بعد العام ٢٠٠٣ .

ان هناك ربط بين وجود قيم متفق عليها ، وعدم وجود اختلاف بشان النظام السياسي ، في التمهيد للاستقرار السياسي في البلد ، فالعراق كان بحاجة الى اشاعة الاعتدال والوسطية في تاسيس واستمرار النظام السياسي ، ليكون الجميع اطرافا مشاركة في صنع الاستقرار وتعزيز فاعلية النظام السياسي [٤٢]. اي ان هناك حاجة الى البحث عن اليات الاستقرار السياسي ، ومنها عدم الاعتراض على النظام السياسي او التناقض معه ، ومن الموضوعات المهمة التي كانت تحتاج الى معالجة هي موضوع معالجة اي اخلال باسس التعايش السلمي باعتباره جزء من التزامات النظام السياسي ومؤسسات الدولة تجاه مواطنيها ، والبحث عن اليات تمنع تحول التطرف الى مظاهر متقدمة من الكراهية او العنصرية او العنف او

الارهاب ، اي ان مؤسسات الدولة يجب ان تكون راع لكل المواطنينبغض النظر عن توجهاتهم الفكرية ، وان تكون عامل دفع باتجاه الوسطية منعا لصدام بين الافكار والقيم والممارسات .

اذا ، كان التطرف مدخلا لبروز افكار وقيم وممارسات هيأت لقبول انواع اخرى من الممارسات الخطيرة على المجتمع والدولة العراقية .

اما تاثير ضعف الاستقرار السياسي على نمو واستمرار التطرف ، فهو الاخر يمثل حالة من الارتباك في المشهدالسياسي ، فالعملية السياسية ، وبسبب الضعف في منظومة البرامج السياسية للاحزاب والقوى السياسية ، لم تلجأ الى صيغ مناسبة لادارة الدولة ، وانما لجأت الى البحث عن اسناد السلطة ، واتجهت الى تكوين مجموعات دعم تتغذى على التطرف القومي والمذهبي باعتبارها معسكرات مضمونة الولاء ، الى جانب التطرف السياسي .

ان حالة الضعف في الاستقرار السياسي ، التي تقوم على وجود العنف والهجرة والنزوح والارباك في العمل السياسي والانكشاف امام البيئة الخارجية ،.. وهي من مظاهر ضعف الاستقرار السياسي الموجودة في العراق ، كانت تجعل المواطن امام خيارات فيها سلبية ، ولا يجد نفسه قادرا على الوقوف في موقف الوسط في بعض الاحيان ، وهو ما يتسبب تحت ضغوط كثيرة الى الاتجاه او قبول الاتجاه المتطرف ، فكرا او سلوكا ، بل وظهر خوف من المجتمع في التعامل مع حالات : الكراهية والتكفير والعنصرية والعنف ، نتيجة غياب مظلة الدولة ، وهو ما يعني بالمحصلة ان التطرف اصبح يغذي استمرار حالات ضعف الاستقرار السياسي .

ان الراي في اعلاه ، لا ينف ان نطاق كل الاعمال الموصوفة بالتطرف وما يتفاعل او ينمو عنها انما تبقى تمثل حالات محدودة بالمجتمع العراقي ، فبعد صدمة الارهاب الكبرى في حزيران ٢٠١٤ وسيطرة تنظيم داعش على عدة مدن عراقية ، اخذ المجتمع يستعيد ثقته بالخط الوسطي المعتدل ، ويبتعد او يعزل التوجهات المتطرفة التي تعد ذات جذور او عوامل او مقومات خارجية اكثر منها ذات مقدمات وطنية عراقية ، وهذه النقطة كان احد الاسباب التي جعلت قدرة العراقيين والعراق على التعامل مع التحدي الارهابي راسخة ، واستعادة التماسك

الوطني بعد العام ٢٠١٤ رغم سلبية الاداء الحكومي وما تاسس عن العملية السياسية من ضعف في المؤسسات الحكومية المختلفة .

ان العراق بحاجة الى مظلة وتدخل النظام السياسي لتوسيع نطاق الحوار والتسامح ، ليكون للعراق نظاما جامعا، وليجعل العراقيين متفقين على هوية وطنية واحدة ، يمنع التعرض لها ، وترك الخيارات المتشددة حبيسة الافكار ، واجرء مراجعة فكرية لها ، من خلال مراجعة الخطاب الاعلامي ونظم التعليم ، فهما الكفيلان باحداث مراجعة مهمة للافكار المتطرفة .

ولا ينف ذلك الحاجة الى وجود تشريعات وتجريم لكل افكار وممارسات تتماس سلبا مع النظام العام وسلامة واستقرار النظام والدولة او التعايش السلمي ، ويبقى ذلك من الاهداف الاستراتيجية التي يجب على القوى السياسية والحكومة وكافة المؤسسات الحكومية والمدنية ان تعمل عليها .

الخاتمة:

ناقشنا في متن هذا البحث ، معنى التطرف ومقوماته ، وما يتصل منه بحالات التطرف التي نمت في العراق بعد العام ٢٠٠٣ . كما تم الاشارة الى المسببات العامة التي تقف خلف التطرف ، وتتسبب بان يعاني العراق من هذه الظاهرة ، وتم تقسيم تلك المسببات الى مسببات داخلية واخرى خارجية .

وبخصوص ضعف الاستقرار السياسي ، فانه اخذ يتسع في العراق بين عامي ٢٠٠٣–٢٠١٤ ، قبل ان يتجه العمل السياسي الى الانتباه الى خطورة اتساع نطاق ضعف الاستقرار السياسي ، والذي هو الاخر كان تغذيه مسببات محلية واخرى خارجية .

اما عن علاقة التطرف وتاثيره على ضعف الاستقرار السياسيي في البلاد ، فالواضح ان العراق شهد حالات من ضعف الاستقرار السياسي ، التي تعزا الى عوامل مختلفة ، الا ان احدى تلك العوامل هي : ان التطرف وصل الى مرحلة صار يغذي ظهور حالات ضعف الاستقرار السياسي ، فكلما اتجه التطرف الى اعادة التشكل بصيغ : تكفير او كراهية او عنصرية او عنف او ارهاب ، او تفاعل مع تلك الحالات وهيأ لها بيئة ملائمة للنمو والاستمرار

، كلما يبحث عن تعظيم خياراته في الاستمرار والنمو ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا بغياب فكرة الدولة واستقرار النظام السياسي وبغياب وجود الدولة كعامل ضامن للتسامح او ضامن للحوار ، ومانع لاي سلوك يضرب الوحدة الوطنية والتعايش السلمي .

ان اتجاه الدولة الى احتكار العنف الشرعي يمنع انتقال التطرف من حرية الفكر الى الممارسات العنفية ، ومن ثم يمنع بروز مظاهر ضعف الاستقرار السياسي في المجتمع والدولة . فالتطرف يشجع من يعتمده على ضرب التعايش السلمي او التعرض له ، وقوة الدولة هي الضامن لحماية واستقرار المجتمع والافراد .

لم يكن التطرف هو الذي يؤثر على ضعف حالة الاستقرار السياسي فحسب ، انما شهد العراق حالة معاكسة لها ، فضعف الاستقرار تعني تلكؤ الدولة والنظام السياسي في تحقيق الغاية من وجودهما : حفظ النظام العام والاستقرار والسلم الاهلي وتحقيق الرفاهية ، وقد كانت بعض الاطراف تجد نفسها قادرة على الاستمرار في محيط يسوده بيئة من ضعف الاستقرار العام ، ومن ثم كانت تعمل على تغذية التطرف بشكل مباشر (انشاء وسائل اعلام تحرض وتدعم التطرف والكراهية والعنصرية والتكفير والعنف) او انها تدعمه بشكل غير مباشر عبر استصغار الدولة من خلال : رفع معدلات النزوح والتهجير وتوسيع الفجوة بين الدولة (ككيان ومؤسسات وطنية جامعة) الى كونها كيان ضعيف ، يقود المواطن الى الاحتماء بالمجاميع المتطرفة كبديل للدولة . والواضح ان نهج اضعاف الدولة كان يظهر كنتيجة في الغالب لسلوكيات سياسية من مجموعات مختلفة ، الا ان العامل الابرز الذي يقف خلفه هو العامل الخارجي وليس العوامل الداخلية ، التي غالبا ما تجد نفسها امام بيئة سياسية وامنية من الصعب ادارتها بما يحقق المصالح الوطنية الجامعة لكل العراقيين .

ان البحث توصل الى عدد من الاستنتاجات ، وهي :

١. ان المجتمع العراقي كان متعايشا سلميا لمراحل طويلة ، والتطرف داخله كان محدود الاثر ، وتم تغذيته بعد العام ٢٠٠٣ بفعل عوامل خارجية استغلت ضعف حضور الدولة

٢. ان العراق عانى بعد العام ٢٠٠٣ من ارتفاع في مؤشر التطرف ، واصبح الاخير يتحول بالتدرج الى انواع ونماذج متقدمة من التشدد ، فكرا وسلوكا ، ومنها : الكراهية والتكفير والعنصرية والعنف والارهاب ، نتيجة الفعل ورد الفعل بين المجموعات المختلفة ، في ظل غياب حضور الدولة عن ان تكون مؤسسة قادرة على ادارة التنوع وفرض الوسطية او في اقل تقدير منع التعرض للحقوق والحريات العامة والخاصة او للتعايش السلمي بين المجموعات المختلفة

٣. شهد العراق نموا في حالات ضعف الاستقرار السياسي ، لاسباب متعددة ، داخلية وخارجية ، ومنها : ضعف المؤسسات وضعف الاداء ، وهو ما كانت المؤسسات الاكاديمية ترصده ومنها مؤشر الدول الهشة (الدول الفاشلة)، والذي بقي العراق يحتل فيه مكانة متدنية نتيجة الضعف في مؤشرات متعددة : تدهور الخدمات ، وضعف الاداء للمؤسسات الحكومية ، والانقسام السياسي ، والتدخل الخارجي ،..

٤. ان التطرف اصبح يغذي حالات ضعف الاستقرار السياسي ، عبر توليد بيئة سلبية للاستقرار ، وتجد المجموعات التي تتبنى خط متطرف ان ذلك من شأنه ان يرفع حجم الداعمين لخط التطرف الفكري والممارسات المنبثقة عنه

٥. ان ضعف الاستقرار السياسي اخذ يدعم حالات التطرف ، لانه كلما غابت الدولة ومؤسساتها عن ادوارها المحايدة ، وما يجب ان تقوم به بوصفها مؤسسات ضامنة للنظام العام والسلم الاهلي ، كلما يدفع الافراد الى حاضنة التطرف ، لانه لا بديل لحماية الدولة الا عبر نمو الانتماءات الاولية، وهو اتجاه قاد الى نمو نظرة متشددة داخل تلك الانتماءات بوصفها بيئة آمنة لافرادها ، ووجه الخطورة فيها ان تحولت تلك الانتماءات من كونها روابط

فكرية واولية للانتماءات الى كونها افكار وممارسات تشدد على ذاتها ، من منظور الصواب والخطأ ، وهو خط قد يصل مستقبلا ان استمر ليكون مدعاة لضعف التسامح في العلاقة مع الاخرين الشركاء في الوطن .

وفي الختام ، نوصي بالاتي :

١. من الضروري التمييز بين الحرية الفردية والجماعية وحرية المجتمع والدولة، فالتطرف خيار فردي في الفكر والسلوكيات ضمن المجتمعات المحلية ، الا ان نقل تلك الخيارات الى المجتمع الكلي والدولة (وهي كيان مسؤول وجامع لتنوعات كثيرة داخلها) يفيد بمصادرة الدولة ، وهنا يجب تجريم تحويل الحق الفردي الى حق عام ، وتحويل الخصوصيات الى مصادرة للدولة او مؤسساتها ، مهما كانت مستوياتها

٢. ان واحدة من اهم اسباب نمو التطرف ، هو ضعف الاستقرار السياسي ، وهو ما يستدعي اعادة تاسيس سياسي لفكرة الدولة والنظام السياسي ، وهي : حفظ النظام العام والسلم الاهلي واحتكار الدولة للعنف والاستقرار والرفاهية ، باعتبار تلك القضايا من الحقوق العامة التي يجب ان تلتزم بها كل الاطراف ، وان تعترف بانها مسائل وطنية جامعة ، وما عداها مسائل تحضى بخصوصية مناطقية ، ومنها الخصوصيات المذهبية والدينية والقومية والسياسية.

الهوامش

[١] –لقاء شاكر الشريفي، التطرف الفكري وانعكاساته الاجتماعية في بغداد، مجلة التراث العلمي العربي، العدد ٤١، جامعة بغداد ، ٢٠١٩ ، ص٢٩١.

[٢] –راشد المبارك ، التطرف خبز عالمي ، دمشق، دار القلم، ٢٠٠٦ ، ص ٢١.

وايضا : هيفاء سلام ، المؤسسات التربوية، (رسمية، خاصة، دينية، مدنية)، دورها في منع التطرف العنيف ، الجامعة اللبنانية : معهد العلوم الإجتماعية، ٢٠١٨ ، ص ٨.

[٣] –خليل علي حيدر واخرون ، ظاهرة العنف والتطرف، منتدى التنمية الخليجي ، بلا مكان نشر ، ١٩٩٦، ص٢١.

[٤] – لقاء شاكر الشريفي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٣.

[٥] –كمال عبد اللطيف، أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق الى وعي الذات، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٦٩.

[٦] –علي عباس مراد، التطرف صناعة انسانية، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٣٧–٣٨، ٢٠١٤، ص٢٩٤.

[٧] –فلاح مبارك بردان ، ثائر شاكرمحمود الميتي، الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي ودوره في إستراتيجية الأمن المستدام للعراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٨، جامعة الانبار ، ٢٠١٨، ص١٣٥.

[٨] –حميد فاضل حسن،التطرف الضد النوعي للاعتدال، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد عدد خاص بالمؤتمر الدولي الاول لجامعة الانبار، جامعة الانبار، ٢٠١٨، ص١.

[٩] –محمد بن أحمد الرشيد، حتى لا تذبل قيمنا ، ط٣، العبيكان ، الرياض، ٢٠١٤،ص٢٨.

[١٠] –صادق عباس الموسوي، التنشئة الاجتماعية والالتزام الديني، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، بيروت ٢٠١٨ ، ص١٧٦.

[١١] –جف والشام ، صنع عالم من التمايز.. تكنولوجيا المعلومات في البيئة العالمية ، ترجمة نور الدين شيخ عبيد ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص٣٢٢.

[١٢] – محمد عبد الفتاح عمار، الخطاب الديني ، كنوز للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٧ ، ص٤٣.

وايضا : لقاء شاكر الشريفي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٥.

[١٣] –عبدالله جمال حسني يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٧)، المركز الديمقراطي العربي المركز الديمقراطي العربي١٥. يوليو ٢٠١٩، على الرابط: https://democraticac.de/?p=61716

وبشان معاني المصطلحات السابقة ينظر مثلا: حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف، القاهرة ، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦ ، ص١٠٩–١١٠.

[١٤] –عبد الله بن مسلم عبد الله، بيئة التطرف الديني والإرهاب، دار الياقوت لالطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤، ص١٠٧.

[١٥] – وهيب الشاعر، الاثار الدائمة للحقبة الامريكية: في الشرق الاوسط، دار البيروني للنشر والتوزيع ، بيروت، ٢٠١٨ ، ص٦٨.

[١٦] –احمد غالب محيي ، ومحمد حسن ياسين ، الاستراتيجية الدينية والسياسية والاقتصادية لمواجهة التكفير في العراق، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٥٤، جامعة النهرين ، ٢٠١٨ ، ص١٩٤–١٩٥.

[١٧] –عماد رسن ، التمييز والتمييز العنصري في العراق ، بتاريخ ٥ ايلول ٢٠١٩ ، على الرابط:
https://elaph.com/Web/opinion/2010/9/597551.html

[١٨] –فراس عباس فاضل البياتي، الإنفجار السكاني والتحديات المجتمعيةغيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص١٠٠.

[١٩] –مصطفى ابراهيم سلمان ، وضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦١، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨ ، ص٥٧–٥٨.

[٢٠] –قارن مع :

صلاح عبد الرزاق، مشاريع ازالة التمييز الطائفي في العراق من مذكرة فيصل الى مجلس الحكم، ١٩٣٢-٢٠٠٣، بيروت ، منتدى المعارف، ٢٠١٠، ص١٥٥-١٥٩.

[٢١] -للتوسع ينظر:

سليم كاطع علي، دور الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣٠، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، بغداد، ٢٠١٩، ص١٦٥-١٦٦.

[٢٢] – أحمد خضير حسين عيال، اتجاهات الشباب نحو التطرُّف في العراق –دراسة اجتماعية، مركز البيات للدراسات والتخطيط، بغداد ، اذار ٢٠١٩ ، على الرابط: **http://www.bayancenter.org/2019/03/5192/**

[٢٣] –حازم العقيدي، مصدر سبق ذكره، ص٦.

[٢٤] –محمد سلام ، التنشئة السياسية وتعزيز قيم الولاء والانتماء عند القائد الصغير ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٥، ص٨٢.

[٢٥] – نسرين حمزة السلطاني، دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والارهاب، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ، العدد ٢٣، جامعة بابل ، ٢٠١٥ ، ص٥٧٤-٥٧٥.

[٢٦] – قارن مع :

لورا ابي خليل، الخطاب السياسي عائقا للوحدة الوطنية في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٨، جامعة الانبار، ٢٠١٨ ، ص٧٧ وما بعدها .

[٢٧] –قارن مع :

حسن ابو هنية ، مقاربة الحرب على الارهاب ، نماذج نزع التطرف ، في كتاب : اوراق ومناقشات وسائل منع ومكافحة الارهاب في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والغرب ، مؤسسة فريدريش ايبرت –عمان ، ٢٠١٦ ، ص٣٠ وما بعدها .

[٢٨] – شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، ٢٠١٥، ص١٧.

[٢٩] –المصدر نفسه ، ص٤٩.

[٣٠] –قارن مع :

حسان بن نوى ، تاثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص٧٦-=٧٧.

[٣١] – شاهر الشاهر ، الاستقرار السياسي ... معاييره ومؤشراته، بتاريخ ٣١ اب ٢٠١٦، على الرابط:
http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

[٣٢] – رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، النموذج اللبناني، المؤسسة الجامعية، بيروت ، ١٩٩٨، ص١٨.

وايضا : عبد الرحمن خليفة ، أيديولوجية الصراع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ٢٠٠٤ ،ص٢١١ – ٢١٢ .

[٣٣] –قارن مع :

احمد شكر حمود الصبيحي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٣، جامعة تكريت ، ٢٠١٨، ص٧٩-٨٠.

وايضا : ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٣، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، ٢٠١٥، ص١٧٢.

[٣٤] –ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١، ص٣٢٧–٢٣٨.

[٣٥] – للتوسع ينظر: ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية ، العدد ٦٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥،، ص١٧٥–١٧٦.

[٣٦] – سعدي ابراهيم ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، كربلاء ، ايار ٢٠١٨ ، ص٤٨–٤٩، على الرابط: **https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/482391**

[٣٧] – ميثاق مناحي العيسى، المعوق الأساس للاستقرار السياسي في العراق، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، بتاريخ كانون الاول ٢٠١٨ ، على الرابط: **https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/17561**

[٣٨] – نفس الصمدر.

[٣٩] – عبد الحسين شعبان ، جدل الهويات في العراق ، بيروت ، الدار العربية للعلون –ناشرون ، ٢٠١٠ ، ص٣٦.

[٤٠] – محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "و دينامية التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٢٠، ص١٧–١٨.

[٤١] –للمقارنة ينظر مثلا:

أنس أكرم محمد العزاوي، ادارة التنوع–التعايش–السلم المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٤،، جامعة النهرين ، ٢٠١٨، ص٢٤٩.

وايضا : فراس عبد الكريم محمد علي، الفدرالية وإدارة التنوع في العراق، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٢، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص١١١–١١٢.

[٤٢] – بشان اهمية الاعتدال في الاستقرار السياسي في العراق ينظر مثلا:

سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.